مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم

التجـــــارى الدولـــــى

تقرير عن أنشطة

مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى

١٩٩٨

تقديم

المستشار الدكتور/ محمد أبو العينين

مدير المركز

مقدم إلى

المؤتمرين الدوليين عن

"مشروعات البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT"

و "عقود الفيديك الدولية"

من ١٨ – ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨ – فندق هيلنان شرم الشيخ

أولاً: مقدمـــــــــة

يعد مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى (فيما بعد مركز القاهرة) منظمة دولية مستقلة لا تهدف إلى الربح ويسعى نشاطها للإسهام فى دفع عجلة التنمية الإقتصادية فى البلاد العربية وفى دول منطقة غرب آسيا وقارة أفريقيا بوجه عام وذلك من خلال الخدمات الفنية المتخصصة التى يقدمها فى مجال التسوية السلمية لمُنازعات التجارة والإستثمار الدوليين.

وتنحصر أهداف المركز بصفة أساسية فيما يلى:

١. تشجيع الالتجاء إلى التحكيم التجارى الدولى بالمنطقة الأفروآسيوية.
٢. التنسيق بين أنشطة مراكز التحكيم وبصفة خاصة الموجودة فى المنطقة.
٣. تقديم المساعدة عند اللجوء إلى التحكيم فى الحالات الخاصة وفقاً لقواعد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال).
٤. تقديم المساعدة فى مجال تنفيذ أحكام التحكيم.
٥. إجراء التحكيم تحت رعاية المركز.
٦. تقديم المساعدة والإستشارات القانونية.
٧. المساهمة فى إعداد وتدريب أجيال جديدة من المحكمين عن طريق عقد المؤتمرات والندوات ودورات التدريب الدولية فى شتى مجالات التجارة والإستثمار والإنشاءات.

ويبين من ذلك أن من أبرز الوظائف التى يضطلع بها مركز القاهرة تقديم كافة التسهيلات للعمليات التحكيمية التى تدار وفقاً لقواعد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) من أجل تسوية منازعات التجارة والإستثمار الدوليين وذلك من خلال إجراءات عادلة وسريعة وقليلة التكاليف وهذا ما يجعل اللجوء إلى مراكز التحكيم الواقعة خارج المنطقة الأفروآسيوية أمراً غير ضرورى.

وتتميز قواعد اليونسترال التى يطبقها مركز القاهرة بالمرونة فى إجراءات التحكيم حيث تترك للأطراف الحرية فى اختيار المحكمين واختيار مكان التحكيم وأيضاً فى اختيار قواعد الإجراءات والقانون الواجب التطبيق وفقاً للقواعد المشار إليها.

ثانيا: مراحل إنشاء وتكوين مركز القاهرة

يناير ١٩٧٨	قرار الدورة التاسعة عشر للجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا (فيما بعد اللجنة) بإنشاء مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى ضمن خطة شاملة لنشر عدة مراكز تحكيم فى الدول الأفروآسيوية.
يناير ١٩٧٩	إتفاق إنشاء المركز المبرم بين اللجنة وبين حكومة جمهورية مصر العربية لمدة ثلاث سنوات تجريبية.
نوفمبر ١٩٨٢	الإتفاق بين اللجنة وحكومة جمهورية مصر العربية على إستمرار عمل المركز لمدة تجريبية أخرى.
مارس ١٩٨٦	إتفاق مرحلى للترتيبات المالية والإدارية للمركز بين اللجنة وحكومة جمهورية مصر العربية.
ديسمبر ١٩٨٧	إتفاق المقر الخاص بالمركز بين اللجنة وحكومة جمهورية مصر العربية والذى يكفل للمركز التمتع بكافة مزايا وحصانات المنظمات الدولية المستقلة العاملة فى مصر.
يوليو ١٩٨٩	إتفاق دائم للترتيبات المالية والإدارية للمركز بين اللجنة وحكومة جمهورية مصر العربية.

ويتركز دور مركز القاهرة فى دور مباشر يتمثل فى إتمام عمليات التحكيم والتوفيق وفقاً لقواعد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) تحت إشراف المركز بالنسبة للعقود التجارية وعقود الإستثمار الدوليين التى تتضمن شرط التحكيم أو التوفيق طبقاً لقواعد المركز ووفقاً لإتفاق أطرافها على ذلك. ويمكن فى حالات معينة - ومتى وافق على ذلك أطراف النزاع - اللجوء إلى قواعد المركز الخاصة بالخبرة الفنية متى اقتضت طبيعة النزاع ذلك.

وللمركز أيضاً دور غير مباشر لا يقل أهمية عن سابقه يتمثل فيما ينظمه المركز من مؤتمرات دولية ومن دورات إعداد وتدريب لرجال القانون ورجال الأعمال وللمحكمين من الدول العربية والآسيوية والأفريقية وذلك بهدف خلق جيل من القانونيين ورجال

الأعمال والمحكمين من أبناء المنطقة يكون أحد عناصر دفع عجلة التنمية الإقتصادية الشاملة وتنشيط الإستثمار والتجارة الدولية فى المنطقة وهو ما يعد من أبرز أهداف هذه المنطقة.

ثالثاً: دور مركز القاهرة فى حسم منازعات التجارة والإستثمار الدولين

١ - التحكيم:

تصاعد عدد القضايا التحكيم المسجلة بالمركز لتصل إلى مائة وسبعة عشر (١١٧) قضية تحكيمية دولية، وهذا الرقم يتجاوز ما سجل لدى كثير من المنظمات التحكيمية الدولية البارزة الأخرى والتى أنشئت قبل مركز القاهرة بعدة سنوات. ويعكس هذا الرقم الثقة المتزايدة فى المركز والكفاءة المتنامية لأدائه فى مجال حسم المنازعات. وجدير بالذكر أنه قد تم وضع شرط التحكيم أمام مركز القاهرة حتى الآن فى آلاف العقود الدولية فى مختلف دول المنطقة ليتم حسم منازعاتها - إذا ما نشبت - وفقاً لقواعده. ويحتفظ المركز بقائمة بأسماء المحكمين البارزين من كافة التخصصات من مختلف دول العالم.

٢ - التوفيق:

تم فى مارس ١٩٩٠ إعتماد قواعد التوفيق التى وضعتها لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) للعمل بها فى مركز القاهرة. وتهدف هذه القواعد إلى تخفيف العبء على الأطراف فى شأن حسم منازعاتهم التجارية والإقتصادية عند إختيارهم اللجوء لهذه الوسيلة.

وقد طلب الأطراف من مدير المركز فى أكثر من قضية بعد بدء إجراءات التحكيم أمام المركز إتخاذ إجراءات التوفيق لمحاولة فض النزاع، وفى حالة عدم النجاح فى الوصول إلى تسوية عن طريق التوفيق فإن إجراءات التحكيم تُستأنف حتى يتم التوصل إلى تسوية للنزاع القائم.

٣ - قواعد الوساطة:

أسلوب الوساطة وإن كان يشبه التوفيق، إلا إنه يختلف عنه بصفة عامة فى أن الوسيط، والذى يكون عادة شخصا محايدا، لا يجمع الأطراف دائما فى لقاءات كالتوفيق، ولكنه يعمل أحيانا مترددا بينهم منفردا بكل على حدة لمحاولة التوصل إلى صيغة مرضية

للنزاع، كما أنه فى أغلب الأحوال يتفق الأطراف مقدماً على الأخذ بتوصياته وعلى العمل على إتباعها قدر استطاعتهم، ولكن دون التزام تام بذلك.

وعادة ما يكون الوسيط شخصاً ذا مقدرة على الحوار والإقناع وله خبرة كافية فى موضوع النزاع ويعمل على جمع المعلومات اللازمة عنه والتفاوض مع الأطراف بشأنه بغية تقريب وجهات نظرهم ومساعدتهم على تفهم مواقف بعضهم البعض فينا يتعلق بموضوع النزاع، ودفع الحواجز النفسية والاعتبارات البيروقراطية التى كثيراً ما تكون السبب المباشر فى نشوء النزاع.

وتختلف صور الوساطة حسب نوع النزاع ومكانه، وتتراوح المشاركة الإيجابية فى حل النزاع والتفاوض أو الاقتصار على إعطاء التوصيات وجمع المعلومات وإعداد تقرير بها للأطراف يساعدهم على التوصل لى حله، كما يجب أن يضع الوسيط فى اعتباره الخلفية الثقافية للأطراف ومصالحهم بما يتيح له البصيرة اللازمة لفهم وطرح الأسلوب الأمثل لتسوية الخلاف واقتراح الحل الناجح له.

ويجدر ذكر أن مركز القاهرة قد أصدر قواعد الوساطة الخاصة به عام ١٩٩٠ .

٤ - الخبرة الفنية:

أصدر مركز القاهرة قواعد الخبرة الفنية فى نفس العام الذى اعتمدت فيه قواعد التوفيق ونظراً لأن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى لم تضع قواعد نموذجية فى هذا الخصوص فقد تخير المركز أفضل القواعد المعمول بها أمام منظمات التحكيم العالمية والتى تحقق العدالة واعتمدها.

وتتمتع قواعد المركز للخبرة الفنية بإقبال أطراف النزاع عليها لحل خلافاتهم بشأن المسائل الفنية حيث يجنبهم ذلك الإلتجاء إلى أى وسيلة أخرى لحسم منازعاتهم.

وتتضمن قائمة الخبرة الفنية الخاصة بالمركز أسماء الكثير من الخبراء من مختلف البلاد العربية وبلدان المنطقة الإفروآسيوية.

٥ - المحاكمات المصغرة Mini Trials:

كانت جمعية التحكيم الأمريكية أول من طبق هذا النظام، وتلتها غرفة تجارة زيورخ. وهذا الأسلوب مثله مثل غيره من الأساليب البديلة لحسم المنازعات يهدف إلى حسم النزاع بسرعة وبأقل قدر من التعقيدات والمشاكل والتكلفة.

ويتلخص هذا الأسلوب فى أن النزاع يحال إلى هيئة مكونة من رئيس محايد وعضوين يختار كل من الطرفين المتنازعين واحد منهما من بين كبار موظفيه فى مستويات الإدارة العليا ممن لهم دراية بتفاصيل النزاع، ويتولى العضوين اختيار الرئيس، وإن لم يتفقا على شخصه تعينه جهة محايدة مثل إحدى غرف التجارة أو مراكز التحكيم.

ويطلب من الهيئة المشكّلة على النحو السابق إعداد مشروع للتسوية وتقديمه للأطراف، وإن لم يتمكن الأعضاء من التوصل إلى مشروع مقبول منهم جميعاً، يتقدم المشروع بمشروع من إعداده هو.

ويلتزم الأطراف بعدم السير فى أى إجراء قضائى أو طلب التحكيم أثناء مدة المحاكمة المصغرة ولكن لا يلتزموا بقبول مشروع التسوية الذى يتم إعداده. كما لا يمكن لأى من الطرفين استعمال أى معلومات أو دليل يتصل بعلمه أثناء المحاكمة المصغرة ضد خصمه إذا لم تكلل إجراءاتها بالنجاح، وهو الأمر الذى يشجع الأطراف على اللجوء إلى هذا الأسلوب العملى الذى لا يصيبهم بأى ضرر ويسمح لهم بالتفاوض بحرية دون خشية تعريض مصالحهم أو أسرارهم للخطر.

ويُنتظر أن تلقى هذه الوسيلة ترحيباً من شركات القطاع الخاص على وجه الخصوص.

٦ - مجلس مراجعة المطالبات:

يطبق هذا النظام غالباً فى تسوية المنازعات المتعلقة بعقود الإنشاءات حيث يكون مجلس ثلاثى فى بداية المشروع، يعين المقاول عضواً ويعين المالك عضواً ويختار العضوين العضو الثالث كرئيس للمجلس.

وتسلم كل عضو صورة كاملة من عقد المقاولة وجداول تنفيذ العمل ومحاضر الاجتماعات التى يعقدها الأطراف وتقارير سير العمل. ويتولى المجلس مراجعة أى مطالبة يقدمها المقاول أو أمر تعديل يصدره المالك أولاً بأول ويصدر توصية غير ملزمة بشأنها للأطراف.

ويتميز هذا بأنه يسمح بنظر أى خلاف فى مهده، ويسمح للأطراف بالعمل سريعاً على حله وفقاً لما يوصى به المجلس، وقد ثبت بالتجربة فعالية هذا النظام نظراً لما يتميز به من إلمام أعضاء المجلس بتفاصيل العلاقة التعاقدية وقدرتهم على تناولها بالتحليل والرد على ما يثيره الأطراف بشأنها فى سرعة يمتنع معها تصاعد الخلاف على نحو ينذر بتفاقمه وعدم إمكان تداركه فى إطار محدود.

رابعاً : إنشاء معهد المركز للإستثمار والتحكيم

حتى تكتمل رسالة المركز فى المنطقة من حيث تشجيع الإلتجاء إلى التحكيم والتوفيق ونظام الخبرة الفنية ومن حيث إعداد جيل من أبناء المنطقة من الخبراء والمحامين والمحكمين الدوليين يكون على أرفع مستوى من الكفاءة والمقدرة فقد أنشأ مركز القاهرة معهد المركز للإستثمار والتحكيم فى يوليو ١٩٨٩. وقد أصبح هذا المعهد مسئولاً عن إعداد المؤتمرات والندوات ودورات التدريب الدولية والمشاركة فيها وكذلك مسئولاً عن إعداد برامج التدريب للمحامين ورجال القانون ورجال التجارة والأعمال على أعلى مستوى. ويشمل التدريب إعداد العقود الدولية وصياغتها ودراسة إجراءات التحكيم والنواحى العملية التى تواجه المحامين والمحكمين وطرق مواجهتها وفقاً لقواعد التحكيم العالمية المختلفة وكذلك إعداد صياغات التحكيم وطلبات التحكيم والرد عليها وإعداد أحكام التحكيم، هذا فضلاً عن دراسة النواحى الخاصة بمشاكل رد المحكمين وتنفيذ أحكام التحكيم.

ويعتبر معهد المركز كذلك مسئولاً عن نشر مطبوعات المركز وإعداد دورياته.
وفيما يلى بيان بالمؤتمرات والندوات ودورات التدريب الدولية التى ينظمها المركز:

أولا: المؤتمرات والندوات الدولية:

١. مؤتمر "التحكيم التجارى الدولى" الذى عقد بفندق ماريوت بمدينة القاهرة فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يناير ١٩٨٦ بالإشتراك مع لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال). وقد شارك فى هذا المؤتمر مشاركين يمثلون جنسيات مصر والجزائر والدنمارك وفرنسا وإندونيسيا والعراق وإيطاليا واليابان والأردن والكويت ونيجيريا ونيبال وعُمان وباكستان والبرتغال والسعودية والسودان والسويد وسويسرا وتايلاند وتونس وتركيا والإمارات العربية وأمريكا وكندا وأسبانيا.
٢. مؤتمر "التحكيم التجارى الدولى وتشجيع وحماية الإستثمار فى المنطقة الأفروآسيوية" والذى عقد بفندق ماريوت بالقاهرة فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ يناير ١٩٨٨ بالإشتراك مع لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى. وقد شارك فى هذا المؤتمر جنسيات يمثلون دول مصر وتونس والكويت والمغرب وقطر والسعودية

والولايات المتحدة والسويد والمملكة المتحدة وألمانيا وأستراليا وإيطاليا والنمسا وفرنسا ونيجيريا وأسبانيا والأردن وعُمان وكندا وسوريا والسودان وتايلاند واليمن والهند ويوغوسلافيا والبحرين وهولندا والصين وأبو ظبى والعراق وماليزيا والجابون وسرى لانكا.

٣. مؤتمر "الوحدة الأوروبية لعام ١٩٩٢ وأثرها على التنمية الإقتصادية فى العالم العربى" والذى عقد يومى ١١ و ١٢ يناير ١٩٩٢ بفندق شيراتون الجُزيرة بالقاهرة وقد نظم هذا المؤتمر بالإشتراك مع جامعة الدول العربية وبعض هيئات منظمة الأمم المتحدة مثل اليونيدو واليونكتاد. وقد شارك فى هذا المؤتمر مشاركين يمثلون جنسيات الدول العربية ودول الوحدة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٤. المؤتمر الأول "للإتحاد الدولى لمنظمات التحكيم التجارى الدولى فى العالم (IFCAI) " والذى عقد يومى ٢١ و ٢٢ فبراير ١٩٩٢ بفندق شيراتون الجزيرة بالقاهرة، وقد شارك فى هذا المؤتمر مشاركين يمثلون مختلف الجنسيات. وقد مُثل فى هذا المؤتمر إثنين وسبعين مركزاً ومؤسسة تحكيمية من مختلف دول العالم.

٥. مؤتمر "التحكيم التجارى والبحرى الدولى" والذى عقد فى كل من مدينتى القاهرة فى الفترة من ١١ إلى ١٣ أكتوبر ١٩٩٢ والإسكندرية يومى ١٤ و ١٥ أكتوبر ١٩٩٢، وقد شارك فى هذا المؤتمر العديد من المهتمين بالتحكيم التجارى والبحرى الدوليين من المنطقة الأفروآسيوية.

٦. مؤتمر "أحدث التطورات فى عقود الإنشاءات الدولية" والذى نظمه مركز القاهرة بالإشتراك مع كل من مجموعة دراسات عقود التجارة الدولية بلندن وجمعية التحكيم الأمريكية بواشنطن وعقد فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أبريل ١٩٩٣ بفندق شيراتون الجزيرة بالقاهرة.

٧. مؤتمر "قانون التحكيم المصرى الجديد" الذى عقد يومى ١٢ و ١٣ سبتمبر ١٩٩٤ بفندق شيراتون القاهرة تحت رعاية السيد المستشار وزير العدل المصرى وحضره مشاركون من مختلف بلاد العالم.

٨. مؤتمر "الإتجاهات الحديثة فى التحكيم البحرى" والذى عقد يومى ١٤ و١٥ سبتمبر ١٩٩٤ بفندق شيراتون المنتزه بالإسكندرية وحضره مشاركين من مختلف دول العالم أغلبهم من جنسيات الدول العربية.

٩. مؤتمر "تطوير وتحديث قواعد المناقصات والمزايدات فى الدول النامية" والذى عقد فى الفترة من ٢٩ إلى ٣١ يناير ١٩٩٤ بفندق مينا هاوس أوبروى بالقاهرة بالإشتراك مع معهد القانون الدولى بواشنطن وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى والبنك الدولى وجهات دولية أخرى. وعقد المؤتمر تحت رعاية رئيس الوزراء المصرى فى ذلك الحين وشارك فيه ممثلين من مختلف دول العالم.

١٠. المؤتمر الدولى الثانى عن "الوحدة الأوروبية وآثارها على إقتصاديات الدول العربية" والذى عقد فى الفترة من ١٥ إلى ١٧ أكتوبر ١٩٩٤ بفندق شيراتون القاهرة وذلك بالإشتراك مع جامعة الدول العربية ووفد الإتحاد الأوروبى بجمهورية مصر العربية، وقد شارك فى هذا المؤتمر مشاركين من مختلف الجنسيات العربية والأوروبية

١١. المؤتمر الدولى عن "قواعد وقوانين مناقصات البضائع والإنشاءات والخدمات" والذى عقد يومى ١٧ و ١٨ سبتمبر ١٩٩٥ بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى والبنك الدولى ومعهد القانون الدولى بواشنطن، وقد حضره مشاركين من مختلف دول العالم.

١٢. المؤتمر الدولى عن "حسم منازعات الطاقة والبترول والغاز" الذى عقد يومى ١٨ و ١٩ نوفمبر ١٩٩٥ بالاشتراك مع البنك الدولى وجامعة الدول العربية وذلك بفندق النيل هيلتون وحضره مشاركين من دول عديدة.

١٣. ندوة "أحدث التطورات التى أدخلت على عقد الفيديك" بالاشتراك مع شركة المقاولين العرب يومى ١٠ و ١١ يناير ١٩٩٦ بفندق المقاولين العرب بمدينة القاهرة.

١٤. المؤتمر الدولى عن "عقود الإنشاءات والخدمات الدولية" الذى عقد فى الفترة من ١٧ إلى ٢٢ مارس ١٩٩٦ بالاشتراك مع الجمعية المصرية للمهندسين الإستشاريين وبالتعاون مع البنك الدولى ولجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى والإتحاد الدولى للمهندسين الإستشاريين وجهات دولية أخرى، وقد حضره مشاركين من دول عديدة أغلبهم من الدول العربية.

١٥. المؤتمر الدولى الثالث عن "العلاقات الإقتصادية للدول العربية والأوروبية، إتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية" وذلك بمدينة القاهرة يومى ٢٢ و ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦ بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وقد حضره ممثلين لعديد من المنظمات الدولية بالإضافة إلى مشاركين من مختلف الأقطار العربية والأفروآسيوية.

١٦. المؤتمر الدولى عن "خصائص التحكيم البحرى" فى الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ١٩٩٦ بمدينة الإسكندرية بالإشتراك مع عدد من المنظمات البحرية الدولية مثل جمعية التحكيم البحرى لدول البحر المتوسط ولجنة التحكيم البحرى التابعة لغرفة تجارة وصناعة روسيا وجمعية التحكيم البحرى الأسبانية. وقد شارك فى هذا المؤتمر مشاركين من عدة دول عربية وأجنبية.

١٧. المؤتمر الدولى عن "عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT" فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦ بمدينة الغردقة بالإشتراك مع معهد القانون الدولى بواشنطن ولجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال). ويعد هذا المؤتمر الأول من نوعه فى المنطقة العربية والأفروآسيوية وحضره عدد كبير من المشاركين من دول مختلفة وكذلك ممثلين لعدد من المنظمات الدولية.

١٨. المؤتمر الدولى عن "الإتجاهات الحديثة فى قوانين التجارة والإستثمار الدوليين" بالإشتراك مع جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) وذلك بمقر جامعة الدول العربية فى الفترة من ١ - ٤ ديسمبر ١٩٩٦. وقد شارك فى هذا المؤتمر عدد كبير من ممثلى الدول العربية حيث تولوا عرض أحدث التطورات على قوانين بلادهم.

١٩. مؤتمر عن "حسم منازعات الإنشاءات وعقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية **BOT** عن طريق التحكيم والوسائل البديلة لحسم المنازعات" وذلك بمقر المركز بالقاهرة خلال الفترة من ٨ - ١٢ أبريل ١٩٩٧ .

٢٠. المؤتمر الدولى عن "التحكيم التجارى الدولى" بالمشاركة مع بعض المنظمات التحكيمية اللبنانية، وقد عقد خلال الفترة من ٤ - ٧ أغسطس ١٩٩٧ بمدينة بيروت بلبنان .

٢١. المؤتمر الدولى عن "مشروعات البناء والتشغيل وتحويل الملكية **BOT** بالمشاركة مع لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) ومعهد القانون الدولى بواشنطن. وقد عقد المؤتمر خلال الفترة من ٧ - ٩ سبتمبر ١٩٩٧ بفندق شيراتون هيليوبوليس بمدينة القاهرة.

٢٢. المؤتمر الدولى عن "حسم المنازعات البحرية الدولية" بالإشتراك مع جمعية المحكمين البحريين لدول البحر المتوسط وبعض المنظمات البحرية الدولية الأخرى. وقد عقد المؤتمر خلال الفترة من ١٤ - ١٦ أكتوبر ١٩٩٧ بفندق شيراتون المنتزه بمدينة الإسكندرية.

٢٣. المؤتمر الدولى عن "مراكز التحكيم العربية" والذى حضره ممثلون عن جميع مراكز التحكيم العربية وكذلك عدد من وزراء العدل والتجارة العرب وممثلون لتلك الوزارات، هذا بالإضافة إلى ممثلين لبعض المنظمات التحكيمية الدولية البارزة مثل غرفة التجارة الدولية وجمعية التحكيم الأمريكية ومحكمة لندن للتحكيم التجارى. وقد عقد هذا المؤتمر خلال الفترة من ٢٣ – ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧ بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

٢٤. المؤتمر الدولى عن "قواعد المناقصات والمزايدات الدولية" بالإشتراك مع لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) ومعهد القانون الدولى بواشنطن عقد بمدينة أسوان يومى ١١ و ١٢ فبراير ١٩٩٨.

٢٥. المؤتمر الدولى عن "التراخيص وحسم منازعات الملكية الفكرية" بالإشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) وذلك بمدينة القاهرة يومى ٩ و ١٠ مارس ١٩٩٨ .

٢٦. المؤتمر الدولى عن "الإتجاهات الحديثة فى إتفاقيات البترول و الغاز، تمويل مشروعات البنية الأساسية والحسم السلمى للمنازعات" وذلك يومى ٢٠ و ٢١ مايو ١٩٩٨ بفندق هيلتون بلازا بمدينة الغردقة.

٢٧. ندوة "وسائل حسم المنازعات فى العمليات المصرفية" يوم ٢١ يونيو ١٩٩٨ بمقر المركز بمدينة القاهرة.

ثانيا: دورات التدريب:

١. دورة التدريب الأولى التى نظمها مركز القاهرة لتدريب المحكمين العرب والأفارقة فى الفترة من ١٣ إلى ٢٤ نوفمبر ١٩٨٨ بالإشتراك مع كل من المعهد الدولى للتنمية القانونية IDLIوجمعية التحكيم الأمريكية بنيويورك وغرفة التجارة الدولية بباريس ومحكمة لندن للتحكيم الدولى ومعهد لندن للمحكمين الدوليين ومركز تسوية منازعات الإستثمار بواشنطن.

٢. دورة التدريب الثانية التى نظمها المركز بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة بجدة بالمملكة العربية السعودية فى الفترة من ٦ إلى ١٨ نوفمبر ١٩٨٩ وحضرها مشاركين من تخصصات مختلفة مثل القضاة والمحامين وأساتذة الجامعات والخبراء الفنيين من مختلف الجنسيات العربية والأفروآسيوية.

٣. دورة التدريب الثالثة التى نظمها مركز القاهرة بالتعاون مع غرفة التجارة العربية الألمانية فى الفترة من ٦ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ بالقاهرة وقد شارك فيها

ممثلون من جنسيات مختلفة من القانونيين والمهندسين ورجال الأعمال والمهتمين بشئون التحكيم التجارى.

٤. دورة التدريب الرابعة التى نظمها المركز فى القاهرة فى الفترة من ١٩ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩٠ بالتعاون مع جمعية التحكيم الأمريكية ومحكمة لندن للتحكيم التجارى والجمعية البحرية الألمانية بهامبورج. وقد حضر هذه الدورة وتخرج فيها ممثلين لدول المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وتونس والسودان والعراق ونيجيريا ومصر.

٥. دورة التدريب الخامسة التى نظمها مركز القاهرة فى الفترة من ٤ إلى ١٢ نوفمبر ١٩٩٠ وذلك بالتعاون مع غرفة التجارة العربية الألمانية ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية، وقد شارك فيها مشاركين من المحامين ورجال الأعمال والمسئولين الحكوميين ينتمون إلى جنسيات مختلفة من الدول العربية والأفريقية والآسيوية.

٦. دورة التدريب السادسة التى عقدت يومى ٥ و ٦ أكتوبر ١٩٩١ كدورة تمهيدية للدورة الدولية التى عقدت يومى ٧ و ٨ أكتوبر ١٩٩١ وشارك فيها جنسيات مختلفة من عدة دول.

٧. دورة التدريب السابعة التى نظمها مركز القاهرة يومى ٧ و ٨ أكتوبر ١٩٩١ بالإشتراك مع EURO Conference المسجلة فى لندن وقد لاقت هذه الدورة نجاحا حيث حضرها عدد من المشاركين يمثلون دول مصر والإمارات العربية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والولايات المتحدة والدنمارك والمملكة المتحدة وألمانيا وقبرص وفنلندا.

٨. دورة التدريب الثامنة التى نظمها المركز بالإشتراك مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية فى الفترة من ١٦ إلى ٢١ نوفمبر ١٩٩١ بمدينة الظهران بالسعودية وحضر هذه الدورة مشاركين من مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى.

٩. دورة التدريب التاسعة التى تلت مؤتمر أكتوبر ١٩٩٢ الذى عقد بمدينتى القاهرة والإسكندرية واختصت هذه الدورة بالتحكيم البحرى وشارك فيها العديد من المهتمين بالتحكيم التجارى والبحرى الدوليين فى المنطقة الأفروآسيوية وحضرها مشاركين يمثلون دول مصر والمملكة العربية السعودية والبحرين والأردن وعمان والإمارات العربية والمغرب وتونس وليبيا والكويت.

١٠. دورة التدريب العاشرة التى نظمها المركز فى الفترة من ١٢ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢ بمدينة القاهرة، وشارك فيها مشاركين من المنطقة الأفروآسيوية يمثلون جنسيات مصر والسعودية والإمارات العربية واليمن والأردن والبحرين وسوريا وعمان وليبيا والسودان.

١١. دورة التدريب الحادية عشر التى عقدت بمدينة الإسكندرية فى الفترة من ٢١ - ٢٥ أبريل ١٩٩٣ بمقر مركز التحكيم البحرى الذى أنشأه مركز القاهرة كفرع له بمدينة الإسكندرية، وسوف يرد فيما بعد بيان عن إنشاء هذا المركز. وقد أعقب هذه الدورة الإفتتاح الرسمى لمركز التحكيم البحرى حيث بدأ فى ممارسة نشاطه فى حسم منازعات التجارة البحرية.

١٢. دورة التحكيم الدولية بالإشتراك مع معهد لندن للمحكمين الدوليين. وقد انقسمت هذه الدورة إلى مستويين، يؤدى إجتياز المستوى الأول إلى الإنضمام إلى عضوية المعهد بينما يؤدى اجتياز المستوى الثانى المتقدم إلى الحصول على زمالة المعهد. وقد انعقدت هذه الدورة فى الفترة من ١٢ - ١٨ يونيو ١٩٩٥ بمدينة القاهرة.

١٣. دورة تدريبية عن "تقييم عقود التجارة الدولية" بالإشتراك مع الوكالة الفرنسية للثقافة والتعاون الفنى ومعهد القانون الدولى (جامعة القاهرة وجامعة سنجور بالإسكندرية). وقد عقدت هذه الدورة بمقر المركز بالقاهرة خلال الفترة من ٩ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٩٥.

١٤. الدورة التدريبية عن "أحدث التطورات فى عقود الفيديك" وذلك بالإشتراك مع شركة المقاولين العرب يومى ١٥ و ١٦ يناير ١٩٩٦ بمقر شركة المقاولون العرب بالجبل الأخضر بمدينة القاهرة.

١٥. البرنامج التدريبى الدولى عن "التحكيم فى مجال عقود الإنشاءات الدولية" يومى ٢٢ و ٢٣ مايو ١٩٩٦ بمدينة القاهرة بالإشتراك مع جمعية التحكيم الأمريكية. وقد ركز هذا البرنامج على المفاهيم والأفكار الأمريكية الذى تعكسه قواعد جمعية التحكيم الأمريكية فى هذا الشأن.

١٦. الدورة التدريبية الخاصة برجال القضاء العسكرى بمقر إدارة القضاء العسكرى بمدينة القاهرة فى الفترة من ١٦ إلى ٢٤ فبراير ١٩٩٧ .

١٧. الدورة التدريبية الخاصة برجال القضاء العاملين فى المحاكم المصرية المختلفة بمدينة القاهرة يومى ٢ و ٣ مارس ١٩٩٧ .

١٨. دورة التحكيم الدولية بالإشتراك مع معهد لندن للمحكمين الدوليين. وقد انقسمت هذه الدورة إلى مستويين، يؤدى اجتياز المستوى الأول إلى الإنضمام إلى عضوية المعهد بينما

يؤدى اجتياز المستوى الثانى المتقدم إلى الحصول على زمالة المعهد. وقد انعقدت هذه الدورة فى الفترة من ١٢ – ١٨ يونيو ١٩٩٧ بفندق النيل هيلتون بمدينة القاهرة.

١٩. الدورة التدريبية الدولية الثانية للتحكيم بالإشتراك مع معهد لندن للمحكمين الدوليين. وقد انقسمت هذه الدورة كسابقتها إلى مستويين، يؤدى اجتياز المستوى الأول إلى الإنضمام إلى عضوية المعهد بينما يؤدى اجتياز المستوى الثانى المتقدم إلى الحصول على زمالة المعهد. وقد انعقدت هذه الدورة خلال الفترة من ١٢/ – ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ بمقر المركز بالقاهرة.

خامسا: الأنشطة المستقبلية لمركز القاهرة

ينظم مركز القاهرة خلال الفترة القادمة المؤتمرات والندوات التالية:

٢ – المؤتمر الدولي عن "اتفاقيات منظمة التجارة العالمية **WTO** " و ذلك بمدينة شرم الشيخ خلال١٦ – ١٧ نوفمبر ١٩٩٨.

٣ – الدورة التدريبية الرابعة بالاشتراك مع معهد المحكمين الدوليين بلندن للحصول علي زمالة المعهد أو عضويته في الفترة من ٣٠ يناير حتى ٤ فبراير ١٩٩٩ .

٤ – المؤتمر الدولي عن التحكيم في المنازعات البحرية ، و سوف يتم تحديد موعده فى وقت لاحق.

٥ – الاجتماع التحضيري للمؤتمر الرابع حول آثار الوحدة الأوربية علي اقتصاديات العالم العربي في مدينة القاهرة يوم وسوف يحدد موعده فى وقت لاحق .

٦ – المؤتمر الدولى الرابع عن "العلاقات الإقتصادية العربية الأوروبية" وسوف يحدد موعده فى وقت لاحق.

سادسا:نظام بنك المعلومات

بدأ المركز مشروعا طموحا لتأسيس وتكوين بنك معلومات شامل لمواجهة الصعوبات فى الوصول إلى واسترجاع البيانات الخاصة بالموضوعات القانونية عامة والتحكيمية خاصة. وعلى الأمد البعيد سوف يتضمن بنك المعلومات جميع القوانين فى المنطقة الأفروآسيوية التى تنظم الإستثمار، التحكيم، الضرائب وجميع المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية بصفة عامة، بالإضافة إلى نصوص المعاهدات الدولية والقوانين النموذجية الخاصة بهذا المجال وذلك باللغات

العربية والإنجليزية والفرنسية. ولاتشمل الخدمات الخاصة ببنك المعلومات أطراف القضايا فقط وإنما يمتد ذلك ليشمل الباحثين والأكاديميين من المنطقة الأفروآسيوية وكذلك جميع المهتمين بالتحكيم التجارى الدولى.

ويقوم المركز الآن بتحديث نظام الحاسب الآلى الخاص به وذلك عن طريق إستبدال أجهزة حديثة ذات كفاءة عالية من حيث السرعة وسعة التخزين بالأجهزة الحالية. وعلى الرغم من أن ذلك سوف يحمل المركز بتكاليف عالية إلا أن الهدف المرجو يستحق تحمل هذه التكلفة حيث أن هذا الإستبدال يتيح للمركز الوصول إلى واسترجاع وتخزين كم كبير من المعلومات المتعلقة بقوانين التحكيم وغيرها من القوانين التى تنظم التجارة والإستثمار الدوليين فى المنطقة الأفروآسيوية ومن مختلف أرجاء العالم، كذلك تقديم خدمات أفضل لأطراف القضايا التحكيمية. كما يتيح هذا المشروع للمركز الإتصال بشبكات المعلومات الدولية مما يمكنه من الحصول على أحدث المعلومات الخاصة بالمجالات القانونية والتجارية وغيرها.

سابعا: إتفاقيات التعاون التى أبرمها المركز مع المؤسسات والمنظمات التحكيمية العالمية

دأب مركز القاهرة منذ إنشائه على إجراء اتصالات خارجية مكثفة بهدف توثيق التعاون مع مختلف المنظمات والمراكز الدولية المهتمة بالتحكيم التجارى الدولى وكذلك مشاركتهم فى أوجه النشاط المختلفة للدعوة إلى استخدام التحكيم كوسيلة لفض المنازعات فى قضايا التجارة والاستثمار الدوليين بما يحقق ذلك من تبادل الخبرات والإثراء المتبادل فى هذا المجال.

وقد أسفرت هذه الإتصالات عن كثير من الأنشطة المشتركة بين المركز وبين العديد من المنظمات التحكيمية الدولية. كما أسفرت عن العديد من إتفاقيات التعاون مع تلك المنظمات بلغ عددها ٣٧ إتفاقية نوردها فيما يلى:

١. إتفاقية التعاون مع البنك الدولى بواشنطن – ٦ فبراير ١٩٨٠ .
٢. إتفاقية التعاون مع جمعية التحكيم الأمريكية – ٢ يوليو ١٩٨٠ .
٣. إتفاقية التعاون مع غرفة التحكيم البحرى بالمملكة المغربية – ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥.
٤. إتفاقية التعاون مع مركز القانون والتحكيم بعمان – المملكة الأردنية الهاشمية – ٢٠ يناير ١٩٨٦.

٥. إتفاقية التعاون مع مؤسسة التحكيم البحرى الأسبانية – ٢١ يناير ١٩٨٦ .

٦. إتفاقية التعاون مع مركز التحكيم التجارى الدولى بأستراليا – ٥ مارس ١٩٨٦.

٧. إتفاقية التعاون مع الغرفة التجارية المصرية النمساوية – ١٩ أغسطس ١٩٨٧ .

٨. إتفاقية التعاون مع مركز التحكيم بهامبورج – ألمانيا – ٢١ سبتمبر ١٩٨٨ .

٩. إتفاقية التعاون مع مركز كيبك للتحكيم التجارى الدولى – كندا – ٩ يناير ١٩٨٩ .

١٠. إتفاقية التعاون مع مؤسسة Esser – Schafer / Steinmann Komatowski بون – ألمانيا – ٥ أبريل ١٩٨٩ .

١١. إتفاقية التعاون مع جمعية التحكيم التجارى الدولى بالدنمارك – ٢٨ أغسطس ١٩٨٩ .

١٢. إتفاقية التعاون مع جمعية التحكيم اليونانية – ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

١٣. إتفاقية التعاون مع جمعية التحكيم الإيطالية – ٢١ سبتمبر ١٩٨٩ .

١٤. إتفاقية التعاون مع مجلس التحكيم الكورى – ١٧ أكتوبر ١٩٨٩.

١٥. إتفاقية التعاون مع جمعية التحكيم التجارى اليابانية – ٢ مايو ١٩٩٠ .

١٦. إتفاقية التعاون مع مجلس التحكيم الإسكتلندى – ١٨ سبتمبر ١٩٩٠.

١٧. إتفاقية التعاون مع الهيئة العربية للتحكيم الدولى – ٢٧ فبراير ١٩٩٢

١٨. إتفاقية التعاون مع جمعية التحكيم التجارى الألمانية – ٢ أبريل ١٩٩٢.

١٩. إتفاقية التعاون مع الأكاديمية البريطانية للخبراء – ٢٩ يونيو ١٩٩٢.

٢٠. إتفاقية التعاون مع جمعية الشحن البحرى اليابانية – ١١ أغسطس ١٩٩٢ .

٢١. إتفاقية التعاون مع معهد القانون الدولى بواشنطن – ١٧ أغسطس ١٩٩٢.

٢٢. إتفاقية التعاون مع مدرسة التحكيم الدولى – المملكة المتحدة – ٨ سبتمبر ١٩٩٢.

٢٣. إتفاقية التعاون مع المجلس الأعلى لنظام التحكيم العربى الأوروبى – باريس نوفمبر ١٩٩٢ .

٢٤. إتفاق الصيغة المشتركة بين مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى وبين جمعية التحكيم الأمريكية بشأن المنازعات الخاصة بالتجارة والاستثمار بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٥. إتفاقية التعاون مع جمعية التحكيم السويسرية – ١٦ مارس ١٩٩٣ .

٢٦. إتفاقية التعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع – ٢١ نوفمبر ١٩٩٣.

٢٧. إتفاقية التعاون مع إدارة التحكيم بوزارة العدل التايلاندية.

٢٨. إتفاقية التعاون مع الغرفة الاقتصادية الفيدرالية النمساوية – ٢٣ فبراير ١٩٩٤.

٢٩. إتفاقية التعاون مع الجمعية اللبنانية للتحكيم – ١٩٩٦ .

٣٠. إتفاقية التعاون مع المجلس الهندى للتحكيم – ١٩٩٧ .

٣١. إتفاقية التعاون مع مركز التحكيم الغانى – ٨ مارس ١٩٩٧ .

٣٢. إتفاقية التعاون مع مركز التحكيم التجارى بهرارى – زيمبابوى – ١٤ أبريل ١٩٩٧.

٣٣. إتفاقية التعاون مع معهد التحكيم الهولندى – ٢٣ أبريل ١٩٩٧ .

٣٤. إتفاقية التعاون مع جمعية المحكمين بجنوب أفريقيا – ٧ مارس ١٩٩٧ .

٣٥. إتفاقية التعاون مع محكمة لندن للتحكيم التجارى – ١٤ أبريل ١٩٩٧ .

٣٦. إتفاقية التعاون مع لجنة التحكيم بدوالا – الكاميرون – ٢٢ مايو ١٩٩٧ .

٣٧. إتفاقية التعاون مع مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) – ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧.

❖ إتفاق التعاون بين جامعة الدول العربية وبين اللجنة القانونية الإستشارية لدول آسيا وأفريقيا (AALCC) بتاريخ ٧ يوليو ١٩٩٢ بهدف تنسيق الجهود بين المنظمتين فى إطار كل من ميثاق جامعة الدول العربية ونظم اللجنة الإستشارية.

ثامنا: دور مركز القاهرة فى تطوير تشريعات المنطقة بشأن التحكيم

١ – دور المركز فى إعداد القانون المصرى الجديد:

ترتب على نمو المعاملات التجارية الدولية فى القرن الحالى تزايد الإلتجاء إلى التحكيم كأسلوب لحسم المنازعات التجارية الدولية التى تتضمن عنصرا أجنبيا والتى تثير بحث الخضوع للقانون الدولى الخاص.

ونظرا للطبيعة الخاصة للعلاقات التجارية الدولية التى تتضمن عنصرا أجنبيا فقد أفردت كثير من الدول – خاصة فيما يتعلق بالتحكيم فى الخلافات الناشئة عنها – قواعد خاصة تختلف عن تلك التى تخضع لها العلاقات التجارية الداخلية.

كذلك فقد أبرمت العديد من الإتفاقيات الدولية التى تضمنت القواعد التى تعالج التحكيم فى هذا النوع من العلاقات التجارية أو جوانب منه.

وعلى هذا برزت الحاجة إلى تعديل قواعد التحكيم التجارى فى التشريع المصرى بما يحقق تشجيع الإستثمار الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية الخاصة بها وأصبحت الحاجة ماسة إلى الأخذ بأسلوب العصر وتطوير هذه القواعد بما يحقق الأهداف القومية.

وانطلاقا من تلك الإعتبارات، فى الحادى عشر من مارس ١٩٨٦ قام مركز القاهرة بعقد اجتماع أسفرت نتائجه عن التوصية بتشكيل لجنة برئاسة الراحل الأستاذ الدكتور/ محسن شفيق وعضوية مدير المركز وعدد من أساتذة القانون التجارى فضلا عن خبراء التحكيم المصريين للبحث فى إعداد مشروع قانون التحكيم التجارى الدولى على نسق القانون النموذجى للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال)، وبناء عليه أصدر السيد المستشار وزير العدل فى ١٢ مارس ١٩٨٦ قرار تشكيل اللجنة المذكورة. وبعد أن أعدت اللجنة مشروع القانون وتمت دراسته من قبل إدارة التشريع بوزارة العدل واللجنة الوزارية للشئون التشريعية، أحيل مشروع القانون إلى مجلس الشعب المصرى حيث تم إقراره. وفى الثامن عشر من أبريل ١٩٩٤ صدر قانون التحكيم المصرى فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٩٩٤/٢٧ وأصبح نافذا بدءا من ٢٠ مايو ١٩٩٤.

تاسعا: التعاون مع ودعم مراكز التحكيم التى تنشأ فى المنطقة

يتولى مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى من منطلق أهدافه فى نشر التحكيم فى المنطقة الأفروآسيوية دعم مراكز التحكيم الجديدة فى المنطقة الأفروآسيوية والتعاون معها.
وفيما يلى أمثلة من مراكز التحكيم التى ساهم مركز القاهرة بجهده فى إنشائها:

١ – مركز تحكيم جيبوتى:

أوفد مركز القاهرة فى شهر مايو ١٩٩٠ السيد السفير/ كمال بهجت عبد المتعال مساعد مدير المركز وسفير مصر فى الفلبين فى ذلك الحين إلى دولة جيبوتى من أجل وضع النظام المبدئى والأساسى لمركز تحكيم جيبوتى.

وقد أعد سيادته تقريرا مفصلا يتضمن النظام الأساسى لمركز التحكيم من حيث مقره ونظام العاملين فيه والمعدات والآلات اللازمة، وكذلك ضمن تقريره القواعد التى يتبعها المركز فى تسويته لمنازعات التجارة والاستثمار.

٢ – مركز تحكيم لاجوس:

ساهم مركز القاهرة بخبرته وجهوده فى التعاون مع مركز تحكيم لاجوس فى نيجيريا. ويعد هذا ثانى مركز فى أفريقيا يساهم مركز القاهرة فى وضع القواعد العامة لعمله.

٣ – مركز تحكيم البحرين:

يعمل مركز القاهرة على تنمية أواصر التعاون والدعم للمراكز التحكيمية العربية بوجه خاص.

وكانت وزارة تجارة البحرين والغرفة التجارية بها قد أرسلتا وفدا للمركز برئاسة السيد الأستاذ/ عبد الرزاق زين العابدين لبحث النواحى الفنية الخاصة بإنشاء مركز تحكيم البحرين ومشروع القواعد الخاصة به.

وقد استمرت زيارة الوفد للمركز أسبوعين أحيط الوفد فيهما علما بجميع المعلومات والبيانات اللازمة لإنشاء المركز الجديد.

وقد شارك مدير مركز القاهرة فى مؤتمر المجلس الدولى للتحكيم الذى عقد بالبحرين فى الفترة من ١٤ – ١٦ فبراير ١٩٩٣ وحضر حفل إفتتاح مركز البحرين وأبدى استعداده لتقديم كل العون له.

٤ – مركز تحكيم أبو ظبى:

طلب مركز تحكيم أبو ظبى فى المراحل الأولى لإنشائه من مركز التحكيم الدولى بالقاهرة إمداده بخبراته فى النواحى التنظيمية والإدارية وكذلك فى مجال تدريب وإعداد المحكمين الذين سيتولون العمل بالمركز.

عاشرا: جمعية المحكمين العرب والأفارقة

تم إشهار جمعية المحكمين العرب والأفارقة عام ١٩٩١ تحت مظلة المركز. وتضطلع الجمعية بالقيام بدور فعال فى مجال الخدمات الثقافية والعلمية، فضلا عن قيامها بدورها الأساسى المتمثل فى الارتقاء بالتحكيم التجارى الدولى والارتفاع بمستوى المحكمين علميا وعمليا عن طريق عقد الندوات الإقليمية والدولية والمشاركة فى المؤتمرات والندوات الدراسية ومتابعة الأبحاث والاتجاهات المتعلقة بالتحكيم الدولى.

وقد قامت الجمعية بعقد بعض الندوات والدورات التدريبية نذكر منها:

- ندوة "تقييم عقود التجارة الدولية" والتى عقدت بمقر المركز بالقاهرة فى الفترة من ٩ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٩٥ بالإشتراك مع الوكالة الفرنسية للتعاون الثقافى والفنى ومعهد قانون الأعمال بجامعة القاهرة وجامعة سنجور بمدينة الإسكندرية.
- ندوة عن أحدث التطورات التى أدخلت على عقود الفيديك بالإشتراك مع شركة المقاولين العرب خلال يومى ١٥ و ١٦ يناير ١٩٩٦ .

حادى عشر: تأسيس مركز الإسكندرية للتحكيم البحرى الدولى

(فرع مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى)

إتخذ مركز القاهرة خطوة هامة فى سعيه ليكون منظمة تحكيمية ذات إختصاصات متعددة وذلك بإتمام إتفاقية تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل التابعة لجامعة الدول العربية لتأسيس فرع جديد لمركز القاهرة بمدينة الإسكندرية يختص بالتحكيم البحرى.

وقد أنشئ هذا المركز فى أكتوبر ١٩٩٢ وبدأ نشاطه بدورة تدريبية عن التحكيم البحرى عقدت فى الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أبريل ١٩٩٣.

ويعد تأسيس فرع جديد فى مدينة الإسكندرية – من أعرق موانئ البحر المتوسط وأكبر ميناء مصرى عليه – ميزة لكل الدول العربية والأفروآسيوية التى ستجد لأول مرة مركزا متخصصا فى المنازعات البحرية يعمل فى خدمتهم.

ثانى عشر: تأسيس الأمانة العامة لمراكز التحكيم العربية

بناء على توصية من الأستاذ الدكتور/ أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية بضرورة العمل الجاد وبذل الجهد لإخراج التحكيم العربى من أزمته والعمل على قيام مراكز التحكيم العربية بدورها فى خدمة التجارة العربية ودول المنطقة، فقد دعى مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى إلى عقد مؤتمر لمؤسسات ومراكز التحكيم العربية فى مقر جامعة الدول العربية خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧ فى القاعة الرئيسية الكبرى.

وفى التوصيات التى صدرت عن المؤتمر اختص إحداها بضرورة تشكيل أمانة عامة يمثل فيها مندوبون عن جميع مراكز التحكيم العربية يكون مقرها مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى .

وقد تم بالفعل تشكيل هذه الأمانة العامة وتم اختيار السيد المستشار الدكتور/ مدير المركز أمينا عاما لها، كما تم اختيار أمناء مساعدين لكل منطقة من المناطق العربية المختلفة. وفى محضر الإجتماع المنعقد بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٨ تمت مناقشة جدول الأعمال الذى تضمن ثلاث موضوعات من أهمها:

- إنشاء صندوق لتمويل أعمال الأمانة العامة لمراكز التحكيم العربية.
- إصدار مجلة تحكيم علمية عربية تختص بأخبار التحكيم العربية وتتضمن البحوث والدراسات الفقهية فى مجال التحكيم التجارى وكذلك أحدث التشريعات التى صدرت وأخبار مراكز التحكيم العربية وأنشطتها المختلفة.
- العمل على إنشاء إتحاد لمراكز التحكيم العربية على غرار الإتحاد الدولى لمراكز التحكيم الدولية.

وقد اتخذ المجلس التنفيذى للأمانة العامة لمراكز التحكيم العربية بالفعل خطوات جادة نحو تحقيق الأهداف السابقة من أجل دعم التحكيم التجارى فى الدول العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

فقد تم إنشاء صندوق مالى لتمويل أعمال الأمانة العامة لمراكز التحكيم العربية والإنفاق على أنشطتها المختلفة، وبدأ الصندوق بالفعل فى تلقى مساهمات المراكز الأعضاء فى الأمانة.

كما أن الأمانة بصدد إصدار العدد الأول من "مجلة أمانة مراكز التحكيم العربية" والتى تقرر أن تكون نصف سنوية، وسوف يصدر هذا العدد بعد استكمال المادة العلمية الخاصة به حيث بدأت الأمانة بالفعل فى تلقى الأبحاث والمقالات تباعا.

هذا ومن المقرر أن يعقد المؤتمر الثانى لمراكز التحكيم العربية بمدينة بيروت بلبنان وقد حدد له موعدا فى شهر نوفمبر عام ١٩٩٩ . وسوف يتم توجيه الدعوة إلى جميع مراكز ومؤسسات التحكيم العربية لحضور هذا المؤتمر الذى سيطرح عليه كل ما يتعلق بالإرتقاء بالتحكيم العربى حتى يقوم بدور أكثر إيجابية فى مجال التحكيم التجارى الدولى.

ثالث عشر: المقر الجديد لمركز القاهرة

انتقل مركز القاهرة لمقره الجديد المملوك له الكائن ١ شارع الصالح أيوب - الزمالك - القاهرة. وتبلغ مساحة المقر الجديد ضعف المساحة القديمة المؤجرة. ويتيح المقر الجديد للمركز تسهيلات أكبر مما يساعده على إنجاز وظائفه الفنية والإدارية بكفاءة أكبر وذلك مثل وجود قاعتين للتحكيم مما يمكن من عقد جلستين تحكيميتين فى نفس الوقت وكذلك وجود قاعة مجهزة لعقد المؤتمرات ودورات التدريب.